انقلاب الأصدقاء

عبد الناصر والمشير عامر ومبارك وأبو غزالة

جمعتهم الدفعة وفرقتهم السلطة

الفصل السادس

أرمنية تنهي أسطورة المشير أبو غزالة

obeikandl.com

obeikandl.com

في ١٦ مارس ١٩٩٣ اكتملت ولأول مرة مقاعد مجلس الشعب بالأعضاء ولم يتخلف أحد منذ بدء الحياة النيابية في مصر استعداداً لسماع الاستجواب الذي تقدم به النائب «كمال خالد» نائب دمياط عن الفساد الأخلاقي لكبار المسئولين بالدولة.

وبدأ الاستجواب ساخناً ليس لرفض هيئة المكتب بالمجلس بدء الاستجواب إلا بعد استبعاد الوقائع المتعلقة بالسلطة القضائية ولكن بسبب الأسماء التي ورد ذكرها في الاستجواب وسمع الأعضاء أصواتهم مع سيدة قبض عليها ومحبوسة بسجن النساء بالقناطر وبدأ الاستجواب بقنبلة دويت في أركان المجلس كله وكانت كافية بتشويه صورة المشير أبو غزالة وتمزيق آخر ورقة في السجل البطولي للمشير السابق والذي كان يزداد حباً وتقرباً لقلب العسكريين والمدنيين يوماً بعد يوم ولم ينس له المواطن دوره بعد اغتيال السادات في حادث المنصة في ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد ضابط بالقوات المسلحة، وسيطرة الأمور بعد الاغتيال والرد على المزاعم الغربية بأن الاغتيال كان تمهيداً لانقلاب عسكري من داخل القوات المسلحة.

ثم زاد مكانة في النفوس بعد أحداث الأمن المركزي في عام ١٩٨٦ وقدرة القوات المسلحة تحت إشرافه في السيطرة على الأمور حتى عندما خلع رداء العسكرية وتولي منصب مساعد رئيس الجمهورية أعتبرها البعض خطوة ناحية التعيين نائباً لرئيس الجمهورية وأن المسألة مسألة وقت لا أكثر ولا أقل.

كل هذه المكانة والبطولات والإنجازات ضاعت مرة واحدة وانهارت صورة العسكري المهاب والمحبوب في آن واحد.

عندما سمع الأعضاء ومن بعدهم المواطنين نص الحوار التليفوني بين المشير أبو غزالة ولوسي آرتين الأرمنية التي قبض عليها في قضية رشوة مع أحد القضاة بشقتها.

وفي الحوار يعلن المشير ويؤكد تمكنه من الحصول لها على واسطة مع القاضي في

قضية النفقة المرفوعة منها ضد زوجها.

وزاد من اتساع الحرق والتشويه لأبو غزالة أن النائب كان يذيع نص حوارات ملتهبة لنفس السيدة مع أحد مساعدي وزير الداخلية ؛اللواء حلمي الفقي وجاء فيها تفاصيل كل ما يدور داخل غرف النوم وأنواع وألوان الملابس الداخلية وشكل الأوضاع الجنسية.

وبدأ الاستجواب بالكشف عن أن لوبي الفساد في مصر يتزعمه مسئول بدرجة دكتور تم اقالته من منصبه الحساس مؤخراً وأن هذا الدكتور هو الزعيم الحقيقي للوبي الفساد وأن سبب اقالته من منصبه الحساس راجعة للفساد الأخلاقي.

ثم أعاد النائب مرة أخري تشغيل الكاسيت لإذاعة نص حوار جديد بين لوسي آرتين ومساعد وزير الداخلية الآخر اللواء فادي الحبشي والذي أخذ يستعرض لها في التليفون إمكانياته ودوره القيادي في تنفيذ مذبحة ؛مصر الجديدة+ ويعدد الأسباب والدوافع وراء قتل لواء سابق بالشرطة ونجله. وتحول الاستجواب إلى قنابل تصيب في كل اتجاه وتسقط أهدافاً وتفتح ملفات كانت أغلقت وألقى بمفاتيحها في قاع النيل.

يبدأ الاستجواب والثابت في المضبطة رقم ٨٤ في ١٦ مارس ١٩٩٣ بمقولة أن هناك لوبي للفساد يتزعمه الدكتور (.....) وهو الزعيم الحقيقي لهذا اللوبي وأن قرار إقالته من منصبه الحساس راجع للفساد الأخلاقي ثم يتطور الاستجواب لإذاعة نص حوار بين لوسي آرتين واللواء فادي الحبشي انتهي إلى سؤال لوسي آرتين لفادي الحبشي عن أحواله ولماذا اختفي وهل كانت هناك عمليات إرهابية في صعيد مصر استدعت اختفاءه طوال هذه الفترة. ويرد فادي الحبشي بأن سبب انشغاله هو تنفيذ وتخطيط عملية مقتل اللواء الإمام ونجله. وبدأ يستعرض قدرته والخطط التي وضعها لتنفيذ المهمة على أكمل وجه وبانتهاء المكالمة التيلفونية وتسجيل ذلك كله في مضبطة مجلس الشعب بدأت لعنة طارق الإمام وأبيه تصيب

كل من شارك في العملية.. أو من سمع أسرارها الحقيقية وكان أول من أصيب عبدالحليم موسي وزير الداخلية وقت تنفيذ العملية والذي نفي مسئوليته وحاول إبراء ذمته من دم مقتل اللواء ونجله وأنه كان صديقاً للواء الإمام ودفعته بكلية الشرطة وأن اللواء الإمام كان في زيارته قبل سفره لأداء العمرة بأيام وأن العملية تمت أثناء سفره وأعلن رفضه التام للأسلوب الذي تمت به العملية. كل هذه المبررات لم تكن تكفي للحيلولة دون أن تصيبه اللعنة فقد فَقَد منصبه الوزاري واتهم بأنه قام بإجراء حوارات مع قيادات العنف دون علم المسئولين بالإضافة إلى التشكك في ذمته المالية وكان الاتهام من وزير سابق للداخلية هو زكي بدرا والذي اتهم عبدالحليم موسي بالتربح من منصبه والحصول على العديد من المزايا المالية مقابل منح تراخيص السلاح لأعضاء مجلس الشعب ورجال الأعمال بالإضافة إلى تربحه من خلال اشتراكه في تأسيس شركة للأمن الخاص حصل فيها وبعض المقربين من مساعديه على نصيب الأسد من أرباح هذه الشركة.

أما ثاني الذين أصابتهم اللعنة هو فادي الحبشي أحد اشهر ضباط الشرطة في مصر، وهو المهندس العقلي لعملية مقتل اللواء الإمام ونجله وفقاً لكلام زوجة القتيل، والذي جاءت عملية خروجه من الداخلية أشبه بالصدمة التي يفقد فيها المرء صوابه فطوال حياته لم يكن يتخيل أن تتدخل الصدفة في الوقوع به وكشف تاريخه وحياته الخاصة جداً، وهذه المرة لم تكن صدفة خيراً من ألف ميعاد بل كانت أسوأ من أي ترتيب أو تخطيط ففي الوقت الذي كانت الرقابة الإدارية تقوم بمراقبة إحدي الموظفات بالشهر العقاري وتقوم بالتسجيل لها رصدت المراقبة والاتصالات أن هناك سيدة جديدة دخلت مصيدة الرشوة الخاصة بالموظفة وأن طلب السيدة من الموظفة المرتشية هو إسقاط طلب نقل ملكية عقار والمعروف بالأسبقية في الحجز أو التسجيل وذلك من خلال التلاعب في الإخطارات التي ترسل من الشهر العقاري إلى مقدم طلب التسجيل حتى لا تستكمل المدة القانونية

بسبب وجود خلاف بينها وبين زوجها وأنها حصلت على حكم من المحكمة بتجميد نفقة قدره ٧٤٠ ألف جنيه وزوجها هارب ولكن يملك عمارة بحي مصر الجديدة والعمارة تصل قيمتها إلى أكثر من مليون جنيه وأن شقيقة زوجها سبق وأن تقدمت بطلب أسبقية في التسجيل والمطلوب هو عدم استكمال إجراءات الملكية لنقل الملكية لشقيقة زوجها. واعتبرت هيئة الرقابة الإدارية أن طرفاً جديداً ظهر في القضية ولابد من وضع تليفوناته تحت المراقبة لاستكمال التحريات ولضمان صحتها حصلت هيئة الرقابة الإدارية على إذن بوضع تليفون الراشية تحت المراقبة ولكن المكالمات التليفونية التي كانت تستقبلها الراشية أو التي كانت تجريها كشفت أنها سيدة من طراز جديد جداً وأن لها اتصالاتها وعلاقاتها التي تصل إلى شخصيات في دوائر حساسة جداً فكان لابد من رفع تقرير بالمعلومات إلى رئيس هيئة الرقابة الإدارية وهو جهاز تابع لرئيس الوزراء ويتطلب إجراء تحريات قبل القبض على أي مسئول وموافقة الوزير المختص ووافق رئيس الوزراء على تسجيل الاتصالات والمكالمات والتي كشفت علاقة فادي الحبشي بلوسي آرتين بالإضافة إلى استغلال تليفونات الوزارة في إجراء مكالمات جنسية ساخنة جداً بالإضافة إلى الأسرار الأمنية والخطط الأمنية التي كانت تعرفها لوسي تحت سياط الجنس الشرطي.

وهكذا انتهي حلم فادي الحبشي إلى محام بمنطقة وسط البلد، ضاع منه حلمه بأن يصبح وزيراً للداخلية.

وكانت التعليمات هي القبض على لوسي آرتين وكل الذين اشتركوا معها سواء في قضية الرشوة أو قضية إسقاط النفقة التي رفعها جد أولادها ضدها.

وتمت عملية القبض على لوسي وكان بصحبتها القاضي الذي ينظر القضية والذي قدم استقالته لحظة القبض عليه مع لوسي في إحدي الشقق.

وداخل مبني نيابة أمن الدولة بدأت تحقيقات النيابة وتفريغ شرائط التسجيلات

لتكشف عن كمية الفساد المالي والأخلاقي المنتشر في مصر وأن شبكة الجنس والمال تصل إلى المناصب رفيعة المستوي وأن الفساد تغلغل إلى أبعد الحدود.

ومع اليوم الأول لبدء التحقيقات استخدم النائب العام في ذلك الوقت المستشار برجائي العربي سلاحه الذهبي في حماية المفسدين وترك الرأي العام يخبط دماغه في الحيط حيث أصدر قراراً بحظر النشر. إلا أن التفاصيل والشرائط كانت قد تسربت وعرف الرأي العام أسماء كل الذين تورطوا وساعدوا لوسي آرتين ولا أحد يعرف إن كان هذا التسرب تم عن عمد أو سهوا خاصة وأن لوسي اعترفت بأنها تعرضت لضغوط عديدة لذكر أسماء بعض الشخصيات السياسية الهامة إلا أن القضية في النهاية أصابت المشير عبدالحليم أبو غزالة أحد أشهر ضباط القوات المسلحة المصرية.

وكان لقب أبو غزالة في تسجيلات الرقابة الإدارية هو الباشا وكان دوره في القضية هو الحوار التالي.

لوسي: أنت تعرف المشكلة بيني وبين زوجي وحصلت على حكم يلزم اباه بدفع النفقة لكنه استأنف الحكم وهو راجل واصل بفلوسه.

أبو غزالة: هي قضيتك قدام مين من القضاة؟

لوسي: أمام قاضي الأحوال الشخصية.

أبو غزالة: والقاضي ده بلده إيه؟

لوسي: السويس.

أبو غزالة: طيب عموماً أنا أعرف اللواء تحسين شنن اللي كان محافظ السويس وحاكلمه يمكن يعرف حد على معرفة بالقاضي يكلمه ويطلب منه...

وبعد أيام جري اتصال آخر بينهما قال أبو غزالة فيه:

أنا كلمت صديقي تحسين المحافظ السابق وقال لي أنه يعرف واحد اسمه

مصطفي موظف كبير في محافظة السويس وبالصدفة يسكن في بيته وممكن تروحي تقابليه وتكلميه عشان يكلم القاضي، وقابلت لوسي الموظف الكبير الذي قابلها بالقاضي والذي أكد لها أنه مش مرتشي ولا يجامل أحداً لكن تأكدي لو كان ليكي حق في هذه القضية حتأخذيه مهما كان نفوذ خصمك.

الكاتب البريطانى «روبرت سبرنجبورج» أصدر كتابا بعنوان «مصر مبارك: تفكيك النظام السياسي» تناول في أحد أجزاءه ـ

العلاقة التي ربطت بين الرئيس مبارك والمشير محمد عبدالحليم أبوغزالة وما حدث بينهما من اتفاق واختلاف. علاقة قديمة «العلاقة بين حسني مبارك وعبد الحليم أبوغزالة علاقة قديمة ووثيقة تشبه إلى حد كبير العلاقة بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فرغم أن مبارك يكبر أبوغزالة بعامين إلا أنهما خريجا دفعة واحدة في الكلية الحربية وهي دفعة ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩». هكذا يقول سبرنجبورج في كتابه مضيفا أن أبوغزالة كان طالباً متفوقاً ويتميز بشخصية جذابة ومتزنة وأنه كان يهوي القراءة والإطلاع علاوة على أنه كان مندمجاً في الوضع السياسي السائد في مصر آنذاك- وأن هناك مؤشرات قوية تؤكد انضمامه إلى حركة الضباط الأحرار حيث احتوت كشوف هذه الحركة على اسمه. وعلى النقيض يقول الكاتب إن مبارك لم يكن مهتماً بالوضع السياسي حوله ولم يكن واسع الإطلاع، كل ما كان يبدو عليه أنه كان يريد الخروج من مجتمع القرية الذي كان يعيش فيه مع عائلة متواضعة الحال إلى مجتمع القاهرة الرحب، ويؤكد الكاتب أن التحاقه بالكلية الحربية كان بهدف الصعود إلى مستوي اجتماعي أرقي، ورغم التناقض في الشخصيتين إلا أن الاثنين جمعتهما الزمالة في الكلية ثم سنوات التدريب في الاتحاد السوفيتي. ويقول الكاتب إنه في الفترة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ التي عمل فيها أبوغزالة ملحقا عسكريا في السفارة المصرية في واشنطن وأصبح مبارك نائباً لرئيس الجمهورية توثقت العلاقة بينهما خاصة عندما قررت الولايات المتحدة تقديم

برنامج كبير من المساعدات العسكرية لمصر عقب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩. في هذه الفترة أصبح أبوغزالة لاعبا رئيسيا في صفقات التسليح الأمريكية لمصر بينما كان مبارك بحكم منصبه كنائب لرئيس الجمهورية يحاول أن يكون على اطلاع دائم بعمليات التسليح الأمريكية وهو ما أدخله في خلافات عميقة مع وزير الدفاع وقتها أحمد بدوي الذي رفض تدخلاته في شئون الجيش متهما إياه بأنه يسعي للحصول على عمولات من ورائها. شبكة عمولات كشف الكاتب البريطاني في كتابه عن شبكة كونها مبارك وأبو غزالة ومعهما ضابط مخابرات سابق كان صديقا لمبارك هو حسين سالم، كانت مهمتها نقل شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر ولأفغانستان أيضا في سنوات حروب المجاهدين الإسلاميين ضد الاحتلال السوفيتي. ويضيف أن الحال وصل إلى أن قامت هذه الشبكة بتوريد ما يقرب من عشرة آلاف حمار لأفغانستان لأنها كانت تناسب المجاهدين الأفغان هناك في تحركاتهم الجبلية مشيرا إلى أن هناك رجل أعمال آخر شارك معهما في هذه العمليات وهو «محمود الجمال» -نسيب مبارك فيما بعد- وهناك مؤشرات تقول إن كمال حسن على الذي أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد في عهد مبارك كان عضواً في هذه الشبكة التي تربحت كثيراً من عمولات صفقات نقل الأسلحة الأمريكية لمصر. وتوقع الكاتب أن يكون الرئيس السادات قد علم بهذه الشبكة استنادا للصدام الذي وقع بينه وبين وزير دفاعه أحمد بدوي الذي اشتكي له من هيمنة هذه الشبكة على عمليات تسليح الجيش وقد لقي المشير بدوي مصرعه في مارس عام ١٩٨١ ومعه ١٣ من قيادات الجيش في حادث اصطدام طائرته الهليوكوبتر بأحد أعمدة الإنارة في الصحراء الغربية. بمجرد مصرع «أحمد بدوي» -حسبما يقول سبرنجبورج- بذل حسني مبارك كل ما في وسعه لإقناع السادات بتعيين أبوغزالة وزيراً للدفاع بدلاً منه، وبالفعل وافق السادات وتم تعيين أبوغزالة في ٤ مارس

١٩٨١. ويتساءل الكاتب هل كان لمبارك وأبو غزالة والسادات دور في تدبير مصرع وزير الدفاع الفريق أحمد بدوي في مارس ١٩٨١. ويقول: «لا يمكن لأحد أن يجيب عن هذا السؤال ولكن من الواضح أن مبارك وأبوغزالة قد علا نجمهما كثيراً بعد أحمد بدوي وكانا أكبر المستفيدين من مصرعه». ازدادت العلاقة توثقاً بين مبارك وأبوغزالة بعد أن أصبح الأخير وزيراً للدفاع وأصبح الاثنان يحيطان بالسادات وكانا بجواره عندما لقي مصرعه في العرض العسكري في ٦ أكتوبر ١٩٨١ أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره. ويقول الكاتب أنه مثلما استفادا من مصرع أحمد بدوي استفادا أكثر من مصرع السادات، فبمجرد أن تولي مبارك الحكم أصدر قراراً بترقية أبوغزالة إلى رتبة المشير في أبريل ١٩٨٢ وعلاوة على منصبه كوزير دفاع وإنتاج حربي وقائد عام للقوات المسلحة أصبح نائباً لرئيس الوزراء في سبتمبر من العام نفسه.

ظل نجم أبوغزالة يصعد بصورة متواصلة وكان واضحاً -كما يقول الكاتب- أنه صاحب طموح شخصي هائل علاوة على أنه حازم وقوي الشخصية وقادر على سرد الأرقام والحقائق أما مبارك فكان بالعكس من أبوغزالة يبدو أنه لا يمتلك سمات القيادة وأن المنصب بالنسبة له مغنم لا مغرم. كان ذلك واضحاً من طريقة تصرف الاثنين عقب اغتيال السادات مباشرة وأمام كل عدسات الكاميرات التليفزيونية. فقد نهض أبوغزالة بسرعة وأشار بعصاه نحو الجناة الفارين وأعطى أوامره للحرس بضرورة تعقبهم والقبض عليهم بسرعة. بينما كان مبارك مازال منبطحاً تحت الكراسي وقد قام الحراس بإخراجه بعد أن انتهي الضرب وأبعدوه عن المنصة بصورة بدت مهينة بالنسبة لمنصبه وأمام الجماهير المحتشدة. من ناحية أخرى كان أبوغزالة شخصاً متديناً وكان يجاهر بعدائه للشيوعية ويحذر من أنه لو سقطت مصر في يد الاتحاد السوفيتي فإن العالم العربي كله سيسقط في يد الشيوعية، ومن الواضح أن ميوله كانت نحو الأمريكان بحكم السنوات التي قضاها كملحق

عسكري في السفارة المصرية في واشنطن. ولذلك يعزو له الدور الأكبر في تنسيق عمليات التدريب المشتركة بين مصر وأمريكا والتي عرفت باسم «النجم الساطع». كما كان يدعو للتنسيق مع قوات الانتشار السريع الأمريكية لمواجهة التوسع السوفيتي. وقام أبوغزالة بالاستفادة من خبراته في صفقات المعونة العسكرية الأمريكية وذلك من خلال ترأسه لما يسمي باللجنة العليا لسيارة الركوب المصرية وهي اللجنة التي أنهت علاقة دامت ربع قرن بين شركة فيات الإيطالية والحكومة المصرية من خلال شركة النصر للسيارات «ناسكو» وأحلت محلها علاقة جديدة بين ناسكو وشركة جنرال موتورز بحيث أصبح للشركة الأمريكية احتكار تام على مبيعات السيارات الجديدة في مصر. وبعكس أبوغزالة كان مبارك لا يميل إلى مظاهر التدين والاختلاط برجال الدين ويرجع الكاتب ذلك إلى زوجته سوزان «المصرية الإنجليزية» فيما كانت زوجة أبوغزالة هي الوحيدة من زوجات الوزراء وكبار المسئولين التي ترتدي الحجاب بينما كانت سوزان لا تطيق هذا الحجاب على الإطلاق وقد أكسب هذا الأمر أبوغزالة شعبية كبيرة على حساب مبارك، وفي النهاية ازدادت الحساسية بينهما.

يؤكد الكاتب أنه بدءاً من عام ١٩٨٣ نظر مبارك بعين الحذر إلى خطورة أبوغزالة، وبدأ أول خطوة نحو هذا الأمر في عزله من عضوية المكتب السياسي للحزب الوطني في نوفمبر ١٩٨٤ مستندا إلى مادة في الدستور تمنع العسكريين العاملين من الانضمام للأحزاب السياسية. وعمل مبارك جاهداً للحد من نفوذ أبوغزالة داخل الجيش، ولذلك قام في خريف ١٩٨٣ بعمل تغييرات واسعة النطاق في الجيش دون استشارته وقام بتعيين الرجل العسكري كمال حسن على في منصب رئيس الوزراء في يوليو ١٩٨٤ للوقوف في وجه أبوغزالة والحد من نفوذه داخل مجلس الوزراء. اضطر مبارك إلى إقالة كمال حسن على بعد أن تفاقمت الأوضاع

الاقتصادية سوءاً وجاء بعلي لطفي رئيساً للوزراء في سبتمبر ١٩٨٥ فعاد النفوذ لأبوغزالة بسبب ضعف شخصية لطفي

- موقف مبارك ازداد حرجاً أمام أبوغزالة عندما اندلعت المظاهرات التي قامت بها قوات الأمن المركزي في ٢٥ - ٢٦ فبراير ١٩٨٦ واضطر بعدها لإقالة وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي، ويشير المؤلف إلى أن مصادر مطلعة ذكرت له أن حادث الأمن المركزي تم بتدبير من أبوغزالة نفسه لإزالة رشدي الذي كان العقبة الباقية أمامه في الهيمنة على مجلس الوزراء. ولا يستبعد «سبرنجبورج» ذلك خاصة بعد تحرك أبوغزالة لإنقاذ الموقف والدفع بالجيش لاستعادة النظام في شوارع القاهرة والأكثر من هذا قام بالدفع بأتوبيسات القوات المسلحة لكي تقوم بنقل الناس إلى منازلهم داخل وخارج القاهرة بعد أن أصيبت الخدمات بالشلل ليظهر باعتباره المنقذ للبلاد وفداً أساسياً لمبارك. الخلاف الأكبر بين مبارك وأبوغزالة وقع قبل شهور قليلة من أحداث الأمن المركزي وتحديدا في نوفمبر عام ١٩٨٥ بعد حادث السفينة الإيطالية «أكيللي لاورو» التي اختطفها فلسطينيون وأدت إلى مصرع مواطن أمريكي كان على متنها، وظهر خلاف حاد بين مبارك وأبوغزالة حول الأسلوب في علاج هذا الحادث الخطير خاصة بعد أن دخلت الولايات المتحدة على الخط. تصرف مبارك في البداية وقرر القيام بنقل الخاطفين من الفلسطينيين على متن طائرة مصرية ولم يكن مدركاً أن اتصالاته التليفونية مرصودة من قبل الإسرائيليين والأمريكان، أما أبوغزالة فكان معارضاً بشدة لهذا التصرف مدركاً لحساسية إدارة رونالد ريجان في أمريكا تجاه عمليات الإرهاب التي تستهدف مواطنيه. وذكرت قناة «إيه بي سي» الأمريكية وقتها أن أبوغزالة قام بالاتصال بالأمريكان وأخبرهم بانطلاق الطائرة نحو تونس إلا أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عاد وأنكر إلا أن صحيفة «لموند» الفرنسية أكدت ذلك في تحقيق لها لكن الباحث الأمريكي «أنتوني ماكد يروتب» نفي ذلك مرة أخري في كتابه «مصر من عهد عبد الناصر إلى

عهد مبارك». وقال الكاتب الأمريكي المعروف «بوب وودوارد» أن المخابرات الأمريكية قامت بالتقاط مكالمة تليفونية بين مبارك ووزير خارجيته آنذاك- عصمت عبد المجيد كشفت لإدارة ريجان أن مبارك كان يكذب عليها بخصوص الخاطفين، وهي الرواية التي يري روبرت سبرنجبورج أنها الأقرب للحقيقة. حادث السفينة «أكيللي لاورو» وما تبعها من أحداث مظاهرات الأمن المركزي سببت شرخاً عميقاً في العلاقة بين أبوغزالة ومبارك، فقد بدا أبوغزالة في حادث السفينة كما لو كان رجل الأمريكان في مصر والذي يمكن أن تعتمد عليه إدارة ريجان وتثق فيه أكثر من مبارك، أما في أحداث الأمن المركزي فقد خرج منها منتصراً وذو شعبية كبيرة على حساب مبارك.

تأكد مبارك من خطورة أبوغزالة عليه فحاول أن يلوح له بمنصب نائب رئيس الجمهورية على أمل أن يقنعه بأن يترك وزارة الدفاع بأمان وهدوء ولكن كان رد أبوغزالة أنه مستعد لقبول منصب نائب رئيس الجمهورية بشرط أن يظل وزيراً للدفاع، في هذه الأثناء وصلت إلى مبارك رسالة من الولايات المتحدة تؤكد عدم ترحيبها بأي خطوة يقوم بها لإقالة المشير فتراجع عن تلك الفترة في ذلك التوقيت. لكن بعد ذلك حدثت تطورات كثيرة وتغيرات أكثر دفعت مبارك إلى تنفيذ مخططه بإقصاء المشير أبوغزالة

لم تتردد أمريكا في الإطاحة بأبوغزالة.. فعندما كان مبارك يزور أمريكا في عام ١٩٨٩ أخذه بوش الأب إلى حديقة البيت الأبيض وأخذا يمشيان ثم سأله فجأة أخبار عبدالحليم أبوغزالة إيه؟ فرد الرئيس مبارك مندهشا.. ما هو ده الراجل بتاعكم.. فرد بوش بحسرة: لا ده مش الراجل بتاعنا ومن الأفضل أن يترك منصبه في أسرع وقت.

لم تكن مقابلة الرئيس مبارك لبوش الأب وطلبه منه أن يعزل أبوغزالة هي دافع

مبارك الوحيد، ففي الملف كانت هناك أوراق كثيرة.. فبعد أن استسلمت إيران التقي مبارك بصدام حسين الذي شكر الرئيس على جهوده وعلى ما قام به أبوغزالة.. وبدأ صدام حسين في سرد قصة تطوير الصواريخ على مسامع الرئيس مبارك الذي لم يكن يعرف عنها أي شيء. ويبدو أن صدام حسين أدرك أن الرئيس مبارك يسمع الكلام لأول مرة.. فلم يخف اندهاشه وقال لمبارك: سيادة الرئيس اسمح لي أنت رئيس الجمهورية أم عبدالحليم أبوغزالة.. لم يعلق الرئيس مبارك على ما قاله صدام حسين وأخفي الأمر في نفسه.

في ١٦ أبريل ١٩٨٩ خرج المشير أبو غزاله من بيته وكان مرتديا زيه العسكري متجها إلى وزارة الدفاع، طلبه اللواء جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس وقال له: سيادة الرئيس عاوز حضرتك النهارده بس ياريت تكون بالملابس المدنية،

سأله المشير: تعرف ليه يا جمال، فرد عليه قائلا: خير يا أفندم إن شاء الله.. فرد ضاحكا: لكن لابد من حكاية الملابس المدنية دي.. فقال له جمال عبدالعزيز: الأوامر كده يا أفندم.

عاد أبوغزالة إلى بيته وارتدي الزي المدني واتجه إلى القصر الجمهوري قابلوه هناك وأدخلوه غرفة وأغلقوا عليه الباب وفي الساعة الثانية إلا ربع فتح الباب.. وبعد حوالي عشر دقائق مر الرئيس مبارك وكأنه فوجئ بوجود أبوغزالة في القصر الجمهوري.. فقال له: الله.. أنت هنا يا محمد، فرد المشير، أيوه يا أفندم حضرتك اللي طبتني.. فقال له: آه.. أنا عايزك تحلف اليمين علشان عينتك مساعد لي.. وبعد أن حلف المشير أبوغزالة اليمين أعطاه الرئيس مبارك مظروفا مغلقا وقال له:أعطه للرئيس صدام حسين.. فقد أراد مبارك أن يرد بشكل عملي على سؤال صدام حسين.. عن الرئيس في مصر هل هو مبارك أم عبدا لحليم أبوغزالة؟.

عندما أتمت الساعة السابعة من مساء يوم اثنين في شتاء (٢٠٠٥)؟ دخل «المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة» بسيارته من البوابة الرئيسية للبيت الرئاسي -حسب

الموعد المحدد. ولا أحد يعرف ماذا جال بخاطر «المشير»، وهو يدخل بيت صديقه القديم لأول مرة منذ نهاية الثمانينيات. ربما تذكر تعقيدات العلاقة بينهما، والأدوار التي لعبها في صعود مبارك إلى سدة الرئاسة عام (١٩٨١) في أعقاب حادث المنصة الذي أودي بحياة الرئيس السابق أنور السادات. في تلك الأيام البعيدة تولي الدكتور «صوفي أبو طالب» رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة لحين انتخاب رئيس جديد بصفته رئيساً لمجلس الشعب وفق نصوص الدستور، قبل إدخال التعديلات الأخيرة عليه. وبدا أن حسم «سؤال السلطة» ومصيرها بسرعة، في أجواء العنف التي أعقبت اغتيال رئيس الدولة، مما يضمن سلامة النظام السياسي واستقراره، فاغتيال الرئيس أسقط في ذات اللحظة صفة النيابة عن «حسني مبارك»، وكان هناك على مقدمة المشهد مرشحان محتملان، أحدهما «مبارك» والآخر «أبو غزالة»، الأول، بحكم منصبه بجوار الرئيس الراحل، والثاني، بحكم منصبه على رأس القوات المسلحة. وحين سأل رئيس الحكومة في ذلك الوقت الدكتور «فؤاد محيي الدين» «المشير أبو غزالة» عن مصير السلطة العليا: «.. يافندم. لايوجد الآن غيرك أنت والأخ مبارك؟»، قاصداً التعرف على اتجاهات الأحداث وما يمكن أن تذهب إليه، كانت إجابة «أبو غزالة» فورية: «الأخ مبارك». وفي أعقاب حسم الخيار قام «الرئيس المؤقت» بإعادة تعيين «حسني مبارك» نائباً للرئيس مسنداً إليه مهام القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم توالت الإجراءات ونقلت السلطة إلى «مبارك»، ولعب «المشير أبو غزالة» لسنوات طويلة امتدت حتى قرب نهاية الثمانينيات دور الرجل الثاني القوي في الدولة المصرية، قبل الإطاحة به في تعقيدات سياسية وشخصية بين الرجلين، انزوي بعدها عن الأضواء العامة بصورة شبه كاملة، باستثناء حضور في مناسبات يدعي إليها، أو قصص نسبت إليه في صحف ومجلات عملت على النيل من شعبيته. وربما جالت في خاطر «المشير أبو غزالة»، على حسب ما ذكره رئيس تحرير جريدة العربي الناصري عبد الله السناوي وهو يدلف من بوابة «البيت

الرئاسي» قصة إزاحته عن منصبه، وبالطريقة التي جرت بها، والتي تركت جروحاً عميقة لا أظنه قد برئ منها حتى الآن، وهو على سرير المرض في حالة حرجة بأحد المستشفيات العسكرية. فقد استدعاه الرئيس طالباً أن يأتي بثياب مدنية، ولساعتين تقريباً انتظر اللقاء، وفي النهاية أطل عليه الرئيس قائلاً: «أهلاً يا محمد» قبل أن يخبره بأنه قرر أن يسند إليه منصب مساعد رئيس الجمهورية وتعيين وزير دفاع جديد.. ولكنه في هذا المساء بدا مشغولاً باللقاء وموضوعه أكثر من التاريخ وتعقيداته. وحسب رواية مدققة ومؤكدة منقولة عن الرجلين ـ الرئيس والمشير معاً ـ فإن لقاء الاثنين من شتاء (٢٠٠٥) كان «صعباً» و«متوتراً» -بأكثر التعبيرات تهذباً واحتراماً لمقام الرئاسة وشخص المشير، فموضوعه الرئيسي: «مستقبل نظام الحكم.. وإلى أين تمضي مصر؟». دخل الرئيس مباشرة إلى صلب الموضوع الذي استدعي على خلفيته المشير «محمد عبدالحليم أبو غزالة» للقاء في بيته، لأول مرة منذ سنوات طويلة: «هل تريد فعلاً يامحمد أن تخوض انتخابات الرئاسة ضدي؟».. ولم يكن السؤال في حاجة إلى إجابة من الرئيس، فالتقارير الأمنية أمامه تؤكد نية المشير «أبو غزالة» خوض الانتخابات، واتصالات مع تيارات وجماعات سياسية أجراها عبر بعض مقربيه تستوضح مواقفها في حال ترشحه، أو تحاول أن تستكشف مدى استعداد بعض الأحزاب الرئيسية في أن يكون مرشحها للمقعد الرئاسي، قبل أن تتدخل الدولة بوضع ما سمته إجراءات منظمة قانونية للترشح، صادرت مثل هذه الفكرة عند «أبو غزالة».. لكن قبل التراجع بدا الأمر مقلقاً في رئاسة الجمهورية، فـ«أبو غزالة» شخصية مثيرة للجدل، لكنه يتمتع بشعبية وقبول عام، وتاريخه يضعه في حسابات مختلفة، لها حساسيتها الخاصة والمعقدة، عن الحسابات التي صاحبت ترشيح «الدكتور نعمان جمعة» رئيس حزب الوفد في ذلك الوقت، و«الدكتور أيمن نور» رئيس حزب الغد قبل محاكمته وعقابه والتنكيل الشخصي به وبحزبه. فالمرشحان الحزبيان الأهم لهما أدوار في لعبة الانتخابات، سعي إليها النظام بكل الطرق، وفي

حالة الدكتور «نعمان جمعة» فقد ضغطت الدولة على الهيئة القيادية في حزب الوفد لترشيح رئيسه، أو أي شخصية أخري مثل رئيسه الحالي الدكتور «محمود أباظة»، حتى يقال إن الرئيس مبارك قد فاز باكتساح على رئيس حزب عريق ينتسب إلى مواريث ثورة (١٩١٩) ومن خلفاء «سعد زغلول» و«مصطفي النحاس». وقد دفع «الوفد» ثمناً باهظاً من سلامته الداخلية، لقبوله هذه اللعبة، ودخل في أعقابها بصراعات داخلية غلبت عليها أحياناً سمات العنف، ولعله عوقب علي أنه أخذ الأمر جاداً، وانتقد التوريث بشدة، ومال إلى كشف حقيقة «استعراض الرجل الواحد» في الانتخابات الرئاسية، وهو عقاب أقل من الذي ناله الدكتور «أيمن نور».. فقد تجاوز قواعد اللعبة التي أرادوها، ولم تكن هناك ممانعة في أن يدخل الانتخابات، وأن يحوز الموقع الثالث بعد الرئيس ومنافسه الوفدي، ولكنه تعدي «الوفد» وحاول أن يبدو بديلاً شاباً للرئيس. أما «وضع أبو غزالة» فقصة أخري، وأستطيع أن أؤكد -عارفاً ما أقول- أن عناصر القلق تبدت في الحالة الأخيرة بما لا يقاس أو يقارن أو يقترب مما حدث في حالتي «جمعة ونور»، فقواعد اللعبة هنا تختلف وتداعياتها مغايرة وحسابات الأمن فيها أخطر من أن تترك للصدف. وقد أوفد الرئيس في ذلك الوقت إلى منزل «أبو غزالة» اثنين من المحافظين لهما صلات صداقة معه لإثنائه عن الفكرة، وأنها لن يسمح بها تحت أي ظرف، فضلاً عن أنها تمس صداقة قديمة في ظروف وأحوال جديدة خاصة بعد العملية الجراحية الحساسة التي أجراها الرئيس في ألمانيا عام (٢٠٠٤) فاتحة المجال واسعا ـ حسب الرسالة الرئاسية ـ لما أسمته التشفي في مآلات العلاقة بينهما. وكانت الكلمة المفتاح في تلك الرسالة: «هذا لا يصح»، ثم تحدثت شخصية مقربة من الرئيس هاتفياً مع «أبو غزالة» ناقلة لذات الرسالة، غير أنه أصر على موقفه، ثم مورست ضغوط وصفت بأنها «عاطفية» تمس جوانب في الأحوال المستجدة، وأن الظروف والحالات لا تسمح بأن يترشح أمام الرئيس. وفي النهاية اتصل به الرئيس مقتضباً:

«.. أنا في انتظارك». و.. ذهب «المشير أبو غزالة» إلى اللقاء، الذي يبدو الآن أنه اللقاء الأخير بين صديقين قديمين فرقت بينهما الأيام والسلطة. وعندما سأله الرئيس عما إذا كان ينوي فعلاً الترشح أمامه في الانتخابات، كانت لدي المشير «أبو غزالة» هذه المرة إجابة أخري، يبدو أنه فكر فيها طويلاً قبل اللقاء.. فقد تبدت أمامه استحالة الترشح أو الفوز في انتخابات رئاسة قننت نتائجها سلفاً. قال للرئيس بلغة حاول أن يستعيد بها بعض الود القديم: «لا.. لن أترشح، كانت لدي فكرة وتراجعت عنها».. ولكنه أردف داخلاً إلى ذات الملف الحساس من زاوية أخري: «.. أنا قلق ياسيادة الرئيس مما تندفع إليه الأمور في البلد، وأتمني أن تتدخل لإيقاف الكلام عن التوريث، وأنت تعرف أنني أنظر لـ«جمال» كابن لي، وأخشي عليه من العواقب والتداعيات، وأدعوك إلى أن تختار نائباً للرئيس وفق مواريث (٢٣) يوليو». قاطعه الرئيس بحدة: «من ترشح؟».. وبدا السؤال ملغماً. رد «أبو غزالة»: «أنا أتحدث عن فكرة، والقرار لك وحدك، والاختيار لك وحدك، ولا ترشيحات عندي، يمكنك يا فندم أن تختار من تشاء لهذا المنصب». ولم تعجب الرئيس إجابة «أبو غزالة» وبدا في نهاية اللقاء الأخير أكثر حدة متهماً ضيفه بأنه يحاول أن يفرض وصاية عليه. ..

قضية لوسي آرتين خلال الفترة من ٩٣-٩٤ كانت قد تطورت وأخذت أبعاد جديدة. حيث قدمت النيابة مذكرة تؤكد عدم أحقية لوسي آرتين في طلباتها إلا أن هذه المذكرة اختفت من ملف القضية وبدلت بمذكرة أخري إلا أن صورة منها كانت تسربت من ملف القضية قبل الاختفاء ووصلت إلى هيئة الرقابة الإدارية والذي حددت اليوم السابق على نظر القاضي للقضية وألقت القبض عليه مع لوسي داخل إحدى الشقق وأحيل إلى نيابة أمن الدولة بعد أن قدم استقالته لبدء التحقيقات معه بعد تجريده من صفته كقاض. وبعد مرور ستين يوماً من التحقيقات وتجديد الحبس وحظر النشر كانت الأسرار والتفاصيل مختلطة

بالشائعات حول خروج الأسرار العليا للبلاد تحت سياط الجنس وداخل غرف النوم وممارسات جنسية بالتليفون بين كبار المسئولين وامرأة واحدة استطاعت أن تسيطر عليهم جميعاً وقصة سيطرتها وخضوعهم أمام فتنتها كانت قد وصلت إلى مسامع الجميع وأطلقت العنان للخيال من كبار وصغار حول ذبح الصورة الحقيقية لكل المسئولين وكشفتهم جميعاً وأظهرتهم على أنهم مدعو الأمانة والشرف وأنهم عبارة عن مزيج من المرتشين والضعاف أمام غرائزهم وشهواتهم. وكانت التساؤلات التي طرحها القاضي عبدالرحيم الذي ضبط مع لوسي بعد الإفراج عنه هي بداية سقوط كل أوراق التوت من على أجسام كبار المسئولين خاصة وأن الأسماء التي تورطت في القضية التزمت الصمت أو أجبرت، وفي الحوار الذي أجراه الزميل وائل الإبراشي بمجلة بروز اليوسف معه تساقطت أوراق كثيرة فيقول:

كيف تعرفت على لوسي آرتين.. وكيف تطورت علاقتك بها بدءا من قضية النفقة ومروراً بوساطة بأبو غزالة وانتهاء بالصداقة ثم تفجر القضية؟!

ـ أولاً أنا لم اضبط متلبساً مع لوسي آرتين.. وضع التلبس غير موجود، لا توجد في القضية فيما يتعلق بي رشوة مادية أو حتى رشوة جنسية ـ لا يوجد وضع مخل.. الرشوة نوعان: رشوة بمقابل سواء مادي أو جسدي ورشوة بدون مقابل وهي ما نسميه في القانون الوساطة والرجاء والتوصية ولابد أن يقابل النوعين إخلال بالعمل من جانبي.. ولازم يكون فيه مبلغ وهو نفسه الشاهد وأنا مذهول كيف تكون لوسي آرتين في هذه القضية شاهدة أو مبلغة؟! أنا ولوسي اتحبسنا.. والشاهد أو المبلغ لا يحبس أبداً.. لو كانت لوسي آرتين شاهدة فلماذا تم حبسها معي.. الطبيعي في هذه الحالة أن تكون هي خارج السجن وأنا داخل السجن وتقول ـ مثلاً ـ أن هذا القاضي راودني عن نفسي ـ رشوة جنسية ـ أو طلب مبلغاً من المال ـ رشوة مادية ـ ولكن ذلك لم يحدث فكيف تكون شاهدة أو مبلغة ـ وجود لوسي آرتين

داخل السجن دليل على براءتي وعلى عدم وجود رشوة لأن ـ في القانون ـ الشاهد لا يحبس ـ وفي القانون أيضاً حتى لو كان فيه علاقة جنسية فلابد أن يكون مقابل هذه المتعة التأثير على قضيتها والإخلال بعملي وهي كسيدة مبلغة هي التي تحدد ذلك ولكن لوسي نفسها هي التي تنفي وجود حاجة زي كده وأنا أصلاً لم أحكم لها في القضية.

ـ ولكن الوساطة نوع من أنواع الرشوة وهي موجودة في القضية بدليل أن أبو غزالة أقيل ـ كما قيل ـ بسببها أو بسبب الاتصال بك بالذات؟

ـ ولكن أنا لم أحكم لصالحها ـ لكي تتحقق الجريمة لابد أن يكون نتيجة الوساطة والتوصية من قبل شخصية كبيرة في المجتمع الإخلال بعملي.. هو يوصيني على حاجة ولكن العمل ماشي قانوني ـ الوساطة موجودة والإخلال غير موجود إذن فلا جريمة.. أبو غزالةا توسط وكلم تحسين شنن ـ وكان محافظ السويس وقتها ـ والأخير أرسل لي رئيس جهاز النظافة بالمحافظة ـ وهو الوحيد الذي حبس معي رغم أنهم كلفوه بهذه المهمة.. وعندما جاءني قلت له لو كان للوسي حق فسوف تأخذه.. الطرف الثاني لم يؤثر في.. لو أنا عايز أحكم في القضية لصالحها كنت حكمت.. أهلاً أبو غزالة وأهلاً تحسين شنن وأحكم لها على الفور ثم لماذا لم يسأل أبو غزالة وتحسين شنن.. أطراف الوساطة ثلاثة: موصي وموصي إليه ووسيط.. أنا ـ الموصي إليه ـ والوسيط ـ رئيس جهاز النظافة بالمحافظة حقق معنا واتحبسنا ولكن أين الطرف الثالث، أي قضية لها أركان ولابد أن يسأل كل أطرافها.. وأنا خلف القضبان أرسلت أكثر من استغاثة لجهات مختلفة صرخت فيها: القاضي خلف القضبان والكبار وذوو النفوذ في عالم الحرية.

ـ ولكن ماهو جوهر الوساطة.. أبو غزالة توسط لها فماذا كان يريد منك أن تفعله.. ما الذي طلبه صراحة ـ وماذا كانت تريد لوسي آرتين؟

ـ أولاً لوسي آرتين كانت لها قضية نفقة مع زوجها وحكم لصالحها في محكمة

مصر الجديدة بمبلغ ١٩٠٠ جنيه شهرياً ـ لها ولأولادها.. حكم جزئي.. وعندما سافر الزوج استصدرت حكماً بإلزام أبيه بدفع النفقة.. القضية في هذه المرحلة كانت بعيدة عني تماماً ولا دخل لي بها ولم أكن أنا الذي حكمت لها بل القاضيان الآخران اللذان شملتهما القضية.

بعد ذلك تم عمل استئنافين: واحد من لوسي بزيادة النفقة والثاني من الزوج بتقليل مبلغ النفقة ـ هنا بدأ دوري في القضية وجاءني الاستئنافان باعتباري رئيس الدائرة الثالثة محكمة شمال القاهرة ـ أرسلت الاستئناف إلى نيابة الأموال الشخصية لتعطي رأياً فكتبت النيابة مذكرة بإلغاء الحكم، تظلمت لوسي آرتين لأن المذكرة ضدها.. وهي المذكرة التي تردد بعد ذلك أنها اختفت أو ألغيت.. إذن قضية النفقة متداولة وجاءتني قبل تفجر القضية بسنة وكان من الممكن أن استغني عن مذكرة النيابة بعبارة (النيابة تفوض الرأي) لأن وكيل النيابة لازم يحضر جلسة الأحوال الشخصية وأقضي بذلك في القضية وأحكم لها وحكمي يؤيد اللي فات.. وعلى فكرة لو كنت حكمت لصالحها كانت لوسي آرتين ستحصل على النفقة بأثر رجعي حوالي ٠٠٦ ألف جنيه ـ ومع ذلك لم أحكم وحولت القضية للنائب العام.. أما الوساطة فأنا لا أحرج أحداً: والكثيرون يكلمونني فأقول لهم لو الموضوع سليم والحق معاكم فسوف تأخذونه أين الجريمة هنا إذن ـ ثم أن هناك لغزاً غامضاً لم أفهمه حتى الآن وأريد أن يفسره لي أحد وهو أن قضية نفقة لوسي آرتين كان محدداً لها جلسة ٢٢/ ٢/ ١٩٩٣ بينما واقعة القبض علينا وحبسنا كانت في ١٣/ ٢/ ١٩٩٣ أي قبل تسعة أيام فقط من جلسة القضية فلماذا لم ينتظروا هذه الأيام القليلة ليتأكدوا من الرشوة وهل سأحكم للوسي أم لا؟

لماذا لم ينتظروا حتى أحكم في القضية وكان الباقي تسعة أيام فقط؟.. وكان من الممكن أن أحكم لها وأستغني عن رأي النيابة ـ كما قلت ـ ولكنني لم أفعل.. وحتى

لو كنت حكمت لها وكان لها حق فلا جريمة رغم وجود الواسطة.

ـ ربما وعدتها بالحكم لصالحها ـ وربما أظهرت التسجيلات التليفونية ذلك؟

ـ إطلاقاً لم أعد لوسي آرتين بأي شيء ـ حتى مكالماتي التليفونية معها لم تسفر عن أي حاجة مخلة تدينني ـ الجريمة لازم يكون فيها إخلال وأنا لم أحكم والشق الجنائي دائما يبني على اليقين وليس على الظن.

ـ ولكنك لم تحدد ما الذي طلبه أبو غزالة وطلبته لوسي آرتين منك بالتحديد؟ ما جوهر الوساطة؟

ـ سأتكلم معك بصراحة.. هم في البداية كانوا خائفين مني.. وكانوا خائفين من أن يستطيع الطرف الثاني ـ الزوج وحماها ـ أن يصلا إلى ويؤثرا على ماديا كان لديهم اعتقاد وهواجس بذلك ومن ناحية أخري طلبوا سرعة الفصل في القضية مع مراعاة حق لوسي فكان ردي إذا كان لها حق فسوف تأخذه.

ـ لكن بالتأكيد طلبوا منك أن تحكم لصالحها؟

ـ أراعي حقها.. وبعدين هل تعتقد أنهم سيتوسطون علشان أحكم ضدها هم يطلبون سرعة إنهاء القضية.. المطلوب أن أحكم في القضية..

ـ هل كان هناك إلحاح منهم لتحقيق طلبهم؟ وهل وسطت لوسي آرتين مسئولين آخرين؟

ـ هم كلموني أكثر من مرة.. وأنا قلت أنني بطبيعتي لا أحرج أحداً.. المهم أن من له حق فسوف يأخذه ولم ولن أحكم أبداً لغير ذي حق، أما من حيث الاتصالات بالمسئولين الكبار فلوسي كانت تخبرني أن لها اتصالات مع عدد كبير منهم لدرجة أنني تخيلت أنني يوماً ما يمكن أن أصبح وزيراً للعدل.

ـ متي تعرفت على لوسي آرتين.. وكيف تطورت العلاقة بينكما وإلى أي مدى وصلت؟

ـ مرة ثانية أقول أن الموضوع ليس به أي جانب غير أخلاقي.. التعارف بيننا حدث نتيجة الوساطات التي قام بها أبو غزالة وتحسين شنن ورئيس جهاز النظافة بمحافظة السويس.. كلمتني لوسي آرتين في المنزل وحدث تعارف أسري وتعرفت على زوجتي.. وحدث أكثر من لقاء أسري في مصر وكانت معي زوجتي وأولادي.. عزمتنا مرة وعزمناها مرة وهكذا..

ـ ولكن.. القانون يمنعك من الاتصال بأطراف أي قضية ستحكم فيها؟

ـ هذه نواح إدارية وليس خطأ جنائياً.. صحيح قانوناً ممنوع الاتصال ولكن أنا لم أخل بعملي.. لو أنا متجاوب معاها كنت حكمت لها قبل واقعة القبض علينا والضجة التي أثيرت بشهرين أو ثلاثة كناحية جنائية لم أخطئ بالالتقاء بلوسي آرتين.. هل أنا أحاكم جنائيا أم تأديبياً؟ ما تتكلم عنه محاكمة تأديبية ولها شروط ـ ولا تصل لمحاكمة تأديبية ممكن يكون جزاء إداريا أو تنبيهاً.

ولكن العلاقة أسرية ـ لم أختل أو أنفرد بلوسي آرتين.. أو أقابلها بيني وبينها رغم أننا أصبحنا صديقين.

ـ ولكن واقعة الضبط الشهيرة التي كانت بداية تفجر قضية لوسي آرتين كنت بمفردك معها في شقة يتم تأثيثها كمكتب لشقيق لوسي ما قصة هذه الواقعة؟ وكيف صعدت معها إلى هذه الشقة؟

واقعة الضبط في المكتب هذه لغز كبير مازال يحيرني.. هل هي مكيدة هل هي مؤامرة.. هل الموضوع مدبر؟!

ـ أولا الواقعة خالية من التلبس والجوانب اللا أخلاقية أو الرشوة بأي شكل وثانيا أنا حتى الآن مش فاهم.. تخيل أنا مش عارف أنا طلعت إزاي هل هو مدبر؟ الموضوع أصلا لم يكن مرتبا وكان وليد صدفة أنا كنت بجوار لوسي في سيارتها.. وكانت زوجتي موجودة في مصر ولكنها لم تكن معنا وقتها.. لوسي قالت أنها تريد

أن تطمئن على مكتب أخيها لأن به بعض الإصلاحات صعدنا إلى المكتب.. أنا عمري ما صعدت معاها لا مكتب ولا شقة.. هل هناك تدبير وتلفيق.. الله أعلم ولكنني فعلاً لا أفهم ماذا حدث في واقعة المكتب.. وبمجرد دخولنا جاءت قوة الضبط كانوا عاملين ـ تقريبا ـ مراقبة.. ولو كان الصعود إلى المكتب مع لوسي آرتين له هدف معين لأسفر الضبط عن نتيجة.. وحتي إذا كان الصعود إلى المكتب لارتكاب جريمة فالتي تحدد ذلك هي لوسي آرتين وحدها.. هذا هو القانون.. وذلك مستبعد تماماً.. ولوسي لم تبلغ عن أي شيء وبمجرد الصعود هل أسفر الضبط عن شيء.. أنا لم أضبط متلبسا معها كما كتب البعض.. ثم أنني أعرفها من كذا شهر فهل يمكن أن يكون الأمر بهذه الصورة.

وكان تصوري أنني صاعد مع لوسي آرتين إلى مكتب به موظفون، والأهم من ذلك ممنوع القبض على قاض أو تفتيشه إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى.. والسؤال: هل هناك إذن صادر من مجلس القضاء أم لا؟ وكيف تحقق معي جنائيا وأنا خلال واقعة الضبط كنت من رجال القضاء.

هل الأمر مدبر خاصة أنه طلب مني بعد الضبط بساعتين أن أقدم استقالتي.

ـ ولكن لوسي آرتين قالت أن مكتب شقيقها كان به شرخ في الجدار تتسرب منه المياه وأنها طلبت منك الصعود معها لتتقمص دور المحامي حتى يقتنع السكان بأن عليهم إصلاح الشرخ على حسابهم؟

ـ موضوع شرخ الجدار وتسرب المياه.. صحيح وحقيقي، ولكن حكاية المحامي دي غير صحيحة.

ـ ماذا تقصد بقولك أن الصعود إلى المكتب كان مدبراً.. هل تتهم لوسي آرتين بتدبير ذلك؟

ـ طبعا.. لا.. ولماذا تدبر ذلك.. لقد أضيرت هي أيضا.. ثم أننا أصدقاء ولا

أعتقد أنها تفعل، ذلك الأمر كان صدفة بالنسبة لي، ولكن هل كانت هذه الواقعة هي أداة تفجير القضية وإشعالها.. هذا ما يحيرني.

ـ هل التقيت بفادي الحبشي مدير المباحث الجنائية السابق.. أو حلمي الفقي.. مدير الأمن العام السابق.. واللذان أطاحت بهما نفس القضية؟

ـ أنا لا أعرفهما.. ولم التق بهما.. وإن كانت لوسي قد ذكرت لي أنها تعرفهما معرفة عائلية.

ـ هل تتذكر تاريخ اليوم الذي قبض عليك فيه والذي كان بداية تفجير قضية لوسي آرتين ؟

ـ طبعاً.. وكيف أنساه؟! القبض علينا كان يوم السبت ٣١ فبراير ٣٩٩١ الساعة السادسة مساء وبعدها بساعتين أجبرت على تقديم استقالتي وسقطت عني الحصانة القضائية وأصبحت شخصا عاديا وتم التحقيق معي.

ـ عن أي شيء كان يدور التحقيق معك؟ وهل وجه لك اتهام معين؟

ـ التحقيق معي كان يدور حول التوصيات والوساطات ـ ووجهوا لي اتهام بالرشوة فقط ودون تحديد رغم أنه لكي يكون الاتهام كاملا فلابد أن يوضح نوعية الرشوة والمقابل الذي فعلته من أجل الحصول عليها، ولكن ذلك لم يحدث.. لأن الاتجار في العمل الوظيفي وهو جوهر فكرة الرشوة غير متوافر في الاتهام الموجه لي.. لازم يكون فيه إخلال بالعمل الوظيفي ولم يحدد الاتهام هل هي رشوة مادية أم جنسية.. كان الحديث فقط عن الوساطة وبينما أجبرت أنا على الاستقالة لم يطلبوا من رئيس جهاز النظافة بالمحافظة والذي حبس معي تقديم استقالته وعاد مؤخراً إلى عمله.

ـ ماهي حكاية الاستقالة؟ وحكاية الدعوي التي رفعتها للعودة إلى عملك؟ وكيف يتم التحقيق مع قاض واقتياده إلى السجن؟ ولماذا تطالب بفتح ملفات قضية

لوسي آرتين من جديد؟

ـ أولا أنا رئيس محكمة والمفروض عندي حصانة قضائية وضمانات وشروط والمفروض أن يتم الحصول أولا على إذن من مجلس القضاء الأعلى قبل القبض على القاضي أو تفتيشه بناء على بلاغ من ذوي الشأن، ولكن ذلك لم يحدث ولا أثر لهذا الإذن في الأوراق.

أين الجريمة إذن.. لا لوسي آرتين .. بلغت ولا هناك إذن من مجلس القضاء الأعلى ولا أنا أخللت بالعمل.

قدمت استقالتي وليس من مصلحتي التخلي عن حصانتي القضائية ولكن الهدف كان أن أتحول إلى شخص عادي.. ولم يبدأ التحقيق معي بالفعل إلا بعد عرض الاستقالة على وزير العدل وقبولها.. ولقد اثبت في التحقيقات أن الاستقالة فيها إكراه نفسي.. وأثبت أيضا أن الاستقالة مسببة وأنني أرغمت على تقديمها بسبب القضية وهذا غير جائز قانونا لأن استقالة القاضي يجب أن تكون غير مسببة وفقاً لقانون السلطة القضائية، كل ذلك ثابت في القضية رقم ١ حصر فني مكتب النائب العام.

أنا كرئيس محكمة أقدم الاستقالة إلى وزير العدل بنفسي وبشكل شخصي وخلاف ذلك غير قانوني.. ثم المفروض أن أخلي كل ما عندي من ملفات وأوراق وأسلمها.. هل تتخيل أنه كان عندي قضايا منظورة للحكم بعد يومين من حبسي وكانت أوراقها عندي في البيت؟ كل ذلك وأنا كنت قد قدمت استقالتي.

لذلك بعد خروجي من الحبس قدمت تظلماً إلى دائرة طلبات رجال القضاء في محكمة النقض.. وقدمت المستندات الكافية لذلك.. وكانت آخر جلسة لها في ٤ يناير الماضي وتم تأجيلها إلى ٣ مايو لحين ضم ملف القضية رقم ١ لسنة ١٩٩٣ حصر فني النائب العام.. وهي القضية التي عرفت باسم قضية لوسي آرتين وحتى الآن لم يضم ملف القضية وأرسلوا بدلا منها مذكرة.. عبارة عن موجز بسيط..

وبعضهم قال لي بصراحة أن ملفات قضية لوسي آرتين .. لن تخرج أبدا من مدفنها الذي دفنت فيه.. مصلحتي الآن أن تفتح ملفات قضية لوسي آرتين وتضم إلى التظلم المقدم مني لتثبت براءتي وأعود إلى عملي كرئيس محكمة.. المذكرة الصغيرة المرسلة لن تغني عن ملف القضية الكبير.

ـ ولكن هناك سؤالاً حائراً.. لماذا قدمت استقالتك؟ كيف تخسر الحصانة القضائية التي كان من الممكن أن تحميك من كل هذه العواصف؟

ـ فعلا لم يكن من مصلحتي أبداً تقديم الاستقالة وفقدان الحصانة القضائية، ولكن لم يكن عندي مجال للتفكير.. المطالبة مع التوقيت والضغط كل ذلك هزني نفسيا.. توقيت المطالبة بالاستقالة لم يمنحني القدرة على التفكير.. أنا مش عارف ده حصل ليه.. هل لو كنت حكمت للوسي آرتين كان حصل كده.. استقالتي هي التي أضرت بي عموما الموضوع غير طبيعي.. لماذا لم يتم التحقيق معي إلا بعد الاستقالة.. أين القضية وأين أركانها.. وماهي أسباب استقالة الثلاثة الكبار؟

ـ ولكن ماهي حيثيات الإفراج عنك في قضية لوسي آرتين؟

ـ أفرجوا عني بعد ٩٥ يوما بالضبط لأنني في اليوم الستين كان يجب أن أعرض على غرفة المشورة في المحكمة اللي أنا كنت شغال فيها.. وأنا كنت انتظر ذلك بفارغ الصبر.. كنت أريد أن أخرج من السجن إلى القضاء مباشرة.. لو كان الأمر بيدي ما خرجت من السجن أبداً.. أنا طالبت.. ومازلت أطالب.. بالمحاكمة العادلة وحتى وقتنا هذا لم أقم بالإطلاع على القضية.. لم أتمكن ولن أتمكن . ولكنني مصر على متابعة تظلمي ويتوقف ذلك على ضم ملف قضية لوسي آرتين (قضية رقم ١ حصر فني النائب العام) إلى التظلم المقدم مني والذي لم يضم حتى الآن على الرغم من مطالبة محكمة النقض.. وهي أعلى جهة قضائية في مصر.. بتقديم الملف.

ـ ماهي تجربتك داخل السجن.. أنت رئيس محكمة فكيف تحملت ذلك؟

ـ لم أشعر بالنوم ليلة واحدة.. كنت أبكي وأصرخ من الألم.. أضربت عن الطعام وسجل ذلك في المحضر رقم ١٣١٠ لسنة ١٩٩٣ إداري المعادي، ساءت حالتي النفسية.. من شدة إحساسي بالظلم وأنا بريء وملفي في الوزارة نظيف.. كنت أتولى إشكالات التنفيذ في محكمة شمال، لم أتاجر بوظيفتي أبداً.. كنت أريد أن أعرف لماذا دخلت هذا المكان؟ لماذا أنا بعيد عن أولادي وأسرتي بلا أي اتهام؟!

أنا كنت في سجن ملحق مزرعة طرة.. وهو سجن خاص بالقضاة والضباط ووكلاء النيابة.. وكان معنا أحمد الريان.. وجميعهم كانوا يشعرون بمدي الظلم الذي وقع علي.. ومن خلف القضبان أرسلت أكثر من استغاثة مكتوبة إلى أكثر من جهة قلت فيها: القاضي خلف القضبان والكبار وذوو النفوذ في عالم الحرية.. القاضي يسأل ما هي قضيتي حتى الآن لا أعرف لي اتهاماً محدداً.. القاضي لا يخشى العدالة المجردة.. أطلب محاكمتي بتحقيقات عادلة ومن جهة محايدة وإذا كنت قاضيا ظالما وفاسدا فحاكموني.. وإذا كنت مظلوما فأغيثوني أسرعوا بمحاكمتي لكي أثبت براءتي.. ما سر هذه الضجة حول هذه القضية بالذات.. هل هناك مساءلة جنائية تستوجب الحبس أم لا.. حددوا موقفي أمام الرأي العام بدلا من الشائعات.

أنا كتبت هذه الاستغاثة داخل السجن وأرسلتها إلى مؤسسات رسمية رفيعة.

ومن الصدف الغريبة انني كنت قد طالبت ـ قبل قضية لوسي آرتين .. بألا أنظر قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين لكثرة العمل وطالبت ـ بشكل عام ـ أن تحول هذه القضايا إلى دائرة أخري وكأنني كنت أشعر بما سوف يحدث لي.. حيث صدمت بسبب إحدى هذه القضايا.

ـ هل تعتقد أن قضية لوسي آرتين أغلقت ودفنت؟

ـ القضية مر عليها سنة كاملة.. فأين هي؟ لماذا لم تحول قضية لوسي آرتين إلى محكمة الجنايات؟ أنا لا أدري هل هي قضية جنائية أم سياسية.. لماذا هذا الصمت؟! ولماذا لم تتحدث لوسي آرتين لماذا هي صامتة.. لو تحدثت فسوف تكشف الكثير.

كان ضمن الأسباب التي بررت فيها وزارة الداخلية أسباب هجومها على منزل اللواء الإمام للقبض على نجله هو بلاغ قدم في ٨/ ٦/ ٢٩٩١ من مجدي وليم خطيب (هالة جورج يونان) والمعروفة سينمائياً باسم هالة صدقي يتهمه فيه بالتعدي عليه بالضرب والسب وتهديده بسلاح ناري وإحداث تلفيات بسيارته وبعدها بيومين تقدمت هالة صدقي أيضا ببلاغ ضد طارق تتهمه فيه بتهديدها عبر التليفون بتشويه وجهها وحرق سيارتها وطالبت باتخاذ الإجراءات القانونية ضده، وعن طبيعة العلاقة التي تربط بين طارق من جانب وهالة وخطيبها من جانب آخر لا يعرفها أحد وإن كان الناس قد عرفوا فضائح وحكايات عن مجدي وليم وهالة بعد أن دبت الخلافات بينهما وتبادلا الاتهامات الأخلاقية والمادية إلى حد كبير .

والبداية كانت خبراً نشر في الجرائد واعتبر حدثاً في الأوساط المسيحية في مصر وهو خبر خطوبة الفنانة هالة صدقي وتعتبر هالة أشهر مسيحية حصلت على فرصتها في السينما المصرية ولعبت العديد من الأدوار الناجحة سواء في السينما أو التليفزيون وأضافت إليها جنسيتها الأمريكية وبطولات السباحة قواماً وجمالاً فوق شهرتها والعريس رجل أعمال ناجح في دائرة المال في مصر وتربطه صلة صداقة مع أبناء وأقارب كبار المسئولين في مصر. ولم تطل فترة الخطوبة طويلاً حتى طالب العريس بضرورة الإسراع بإتمام الزفاف وماهي شهور قليلة حتى زفت العروس في إحدى الكنائس الكبيرة بالزمالك وسافرا العروسان لقضاء شهر العسل والذي لم يدم طويلاً حتى عادا إلى القاهرة وبدلاً من أن تنقل الأخبار صفحات الفن خبر عودتهما نقلت صفحات الحوادث خبر الخلافات التي دبت بين هالة وزوجها وبدأ كل طرف يحشد قواته لتشويه وتعرية الطرف الآخر. وكانت البداية اتهام مجدي وليم لهالة صدقي بأنها خدعته وأن هذا سبب الخلافات التي دبت بينهما.

هالة من جانبها ردت على هذا الاتهام بأن سبب الخلاف هو رفضها الإنجاب في

بداية الحياة الزوجية وأنها اتفقت معه على ذلك قبل الزواج.

وبعد تشويه صورة الفنانة الشابة العذراء التي أحبها الناس انتقلت الخلافات بين الزوجين إلى محكمة الجنايات ومصلحة الطب الشرعي.

بعد أن استعان مجدي وليم بأحد معاونيه وقام بكتابة إيصال أمانة موقع على بياض من هالة صدقي بمبلغ مليون و٠٠٨ ألف جنيه واستغله مساعده هذا واسمه تادريس وأقام جنحة خيانة أمانة للمطالبة بمليون جنيه و٨٠٠ ألف جنيه.

وانتقل خبر اتهام هالة بخيانة الأمانة بسرعة الصاروخ خاصة وأن هذه الفترة تحديداً شهدت ارتفاع شعبيتها ونجوميتها واعتبر البعض أن هذا نوع من الحرب في الأوساط الفنية واعتبرها البعض الآخر قضايا ابتزاز.

واهتمت أجهزة الأمن بشكوي هالة صدقي بعد إنكار صلتها بالإيصال رغم أن التوقيع توقيعها. إلا أن الإيصال قد وصل إلى يد المدعي عن طريق زوجها والذي استولي على ورقتين موقعتين على بياض من هالة صدقي لأمها لاستخدامها في أية أمور تحتاج منها التوقيع في حالة غيابها أو سفرها للخارج.

وقبل زفافها بعشرين يوما كانت جالسة مع خطيبها لكتابة كروت الدعوة وجاءتها أمها وذكرتها بضرورة تركها ورقتين على بياض قبل السفر، وقعت الورقتين ودخلت لتغير ملابسها إلا أن مجدي وضعهما في جيبه وعادت أمها تسألها عن الورقتين واللتين اختفيتا بقدرة قادر إلا أن مجدي أخبرها بأن الورقتين معه وأنه فعل ذلك لتعليمها درسا هاما في حياتها وليؤكد على خطورة مثل هذا التصرف ورفض إعطاءها الأوراق وعندما فشلت ليلة الزفاف بدأ مجدي يستخدم هذه الأوراق حيث استغل الأولى في كتابة إيصال أمانة ضدها باسم أحد مساعديه والثانية إقرار موقع من هالة صدقي تعترف فيه بأنها منعت نفسها عنه لمدة ست شهور متواصلة، وتقدم بطلب لبطلان عقد الزواج بناء على هذا الإقرار.

وزع هذا الإقرار على الصحف كلها لتكون الفضيحة بجلاجل.